

رسالة

رئيس مجلس الإدارة



نتيجة التقدم الكبير الذي حققه مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2023، كان الأداء المالي قويًا و متميزًا.

وساهمت برامج التمويل المرنة التي يقدمها المصرف في مساعدة الشركات بمختلف أنواعها على القيام بدور محوري في دفع عجلة التنويع والنمو الاقتصادي المستدام في دولة الإمارات، إلى جانب تسريع تبني التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي في الكثير من القطاعات.

ويمضي مصرف الإمارات للتنمية إلى المستقبل بخطى واثقة لتحقيق أهدافه بالمساهمة في دعم خطط التنمية الوطنية وبناء اقتصاد قوي ومرن ومستدام. وبالتزامن مع عام الاستدامة واستضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف COP28، حدد المصرف في عام 2023 "الطاقة المتجددة" كأحد القطاعات ذات الأولوية التمويلية.

ومع تمديد "عام الاستدامة" إلى 2024، يواصل المصرف جهوده للمساهمة بشكل فعال في أجندة العمل المناخي الوطني، مجدداً التزامه بتمويل مشاريع الطاقة المستدامة والمتجددة والتقنيات المتوافقة مع أولويات التنمية الوطنية.

ختاماً، أتوجه بالشكر والامتنان إلى أعضاء مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية على آرائهم الإستراتيجية، كما أشكر جميع موظفي المصرف على جهودهم وإخلاصهم والتزامهم بالعمل مما كان له دور كبير في الأداء المالي المتميز والاستثنائي، كما أشكر أيضاً شركاءنا الإستراتيجيين على تعاونهم وجهودهم المتميزة، وأخص بالشكر متعاملي المصرف على ثقتهم ومساهماتهم الفاعلة في تحفيز التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية ودعم مبادرات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في وطننا الغالي.

معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر
رئيس مجلس الإدارة

كانت الرؤية الاستشرافية والتوجيهات السديدة للقيادة في دولة الإمارات، ولا تزال، الركيزة الأساسية الداعمة لدفع مسيرة التطور والازدهار وتعزيز التنويع الاقتصادي وحفز جهود تحقيق مستهدفات الأجندة الصناعية للدولة خلال عام 2023. وحرص "مصرف الإمارات للتنمية" على أداء دوره في تنفيذ هذه الرؤية بعيدة المدى من خلال تنويع خدماته وتوفير حلول تمويلية واسعة النطاق للمشروعات متناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مما ساهم في تحقيق مستويات غير مسبوقة من التمويلات، بالإضافة إلى زيادة مساهمة المصرف في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتوفير عدد كبير من فرص العمل في القطاعات الرئيسية وذات الأولوية الإستراتيجية.

بدأ المصرف منذ ثلاث سنوات بتنفيذ إستراتيجية طموحة لدفع عجلة النمو الصناعي في دولة الإمارات، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال. ويستهدف المصرف دعم أكثر من 13,500 شركة بحلول عام 2026 عبر حلول تمويلية بقيمة 30 مليار درهم، ليحفز بذلك إضافة 10 مليارات درهم إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وبنتيجة التقدم الكبير الذي حققه مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2023، كان الأداء المالي قويًا و متميزًا، وأثمر التركيز على تنفيذ الإستراتيجية بعيدة المدى للمصرف إلى تسريع التمويل الصناعي ليصل إجمالي التمويلات منذ إطلاق إستراتيجيته في عام 2021 إلى 8.9 مليار درهم.